19830131_0016_R

الكفاح العربي ٣١-١-٨٣

شيخاني:
المفقودون خطفوا قبل تولي الشرعية الحالية مهامها.. واجهزة السلطة لا تعتقل احدا الا بموجب مذكرة توقيف

جرمانوس:
لم نوقف اي مواطن بسبب انتماءاته الحزبية او العقائدية.. وحملة المداهمات طالت شطري بيروت

رئاسة الوزراء:
حدثت تجاوزات عولجت.. والحكومة لا تتحمل مسؤولية الفلتان الامني ونتائج احداث السنوات الماضية

الاهالي:
نريد فقط ان نعرف ما اذا كان ابناؤنا أحياء

1983_0131_0001b_R

"الكفاح العربي" تنفرد في حوار مع المعتقلين والمدّعي العامّ العسكري

أسرار الاعتقالات

المعتقلون:
الجيش يعاملنا جيدا.. لكننا محرومون من المحامين.. والسجائر..

زاهر الخطيب:
لدينا شهود عيان على ان هناك عمليات خطف تمت في مناطق تتواجد فيها الشرعية

■ ١٥٠٠ مواطن لبناني، وربما اكثر، مخطوفون او معتقلون، او مفقودون. اين هم؟.. من يحتجزهم؟.. ما هي التهم الموجهة اليهم؟.. هل هم احياء؟.. منذ اربعة اشهر هذه الاسئلة تطرح، وليس من اجوبة عنها، حتى اخذت قضية هؤلاء المخطوفين والمفقودين والمعتقلين ابعادها الاجتماعية والسياسية والدولية.

اجتماعيا، لانها طرحت في الشارع، وعلى ألسنة الناس، علامات استفهام حول قدرة السلطة الشرعية على ضمان امن المواطن، وحرمت ١٥٠٠ عائلة من الابن او الزوج او الاب او...

وسياسيا، لان لجنة المتابعة النسائية لاهالي المعتقلين والمخطوفين لم تترك بابا الا وطرقته، بحثا عن مصير هؤلاء، بحيث ان رئيس الحكومة، في سابقة لا مثيل لها، وجه كتابا رسميا الى وزير العدل، يطلب فيه منه الاسراع في التحقيق مع المعتقلين، وإحالة من تثبت التهمة عليه الى المحاكمة، واطلاق من تثبت براءته، وبحيث ان القضية سُيست، برغم وجهها القانوني، ويخشى ان تعكس آثارها على وحدة الحكم، ووحدة الموقف السياسي من العهد.

ودوليا، لانها بدأت ان تحرك لجان الدفاع عن الحريات في الوطن العربي والعالم، وتصبح موضوعا للمناقشة في البرلمانات والمحافل الدولية.

و«الكفاح العربي» التي رفعت شعار «الدعوة الى الحقيقة»، حاولت معرفة مصير هؤلاء المعتقلين والمخطوفين والمفقودين. اتصلت برئاسة الحكومة، وبوزير العدل روجيه شيخاني وبالمدعي العام العسكري الشيخ اسعد جرمانوس، وبالنائب زاهر الخطيب بصفته عضو لجنة المحامين للدفاع عن الحريات السياسية، والتقت ببعض المعتقلين في سجن المحكمة العسكرية، وبلجنة المتابعة النسائية، فكان هذا التحقيق.

جرمانوس: نحن نأمر بالمداهمات

عندما اتصلت بالشيخ جرمانوس، طالبة تحديد موعد معه، بادرني بعبارة «اهلا وسهلا». وعندما استقبلني في مكتبه، ادركت انه مشغول، ووقته ضيق، وبرغم ذلك، ابلغته انني اريد محاورته حول موضوع المداهمات والاعتقالات، وفوجئت عندما بادرني بعبارة جديدة: «على راسي»..

وبالمداهمة بدأ الحوار فقال:

- المداهمة كموضوع قانوني، يتعلق دائما بالمدعي العام، وجميع المدعين العامين عادة، يأمرون بالمداهمات، كل حسب صلاحياته، بحيث يتولى المدعي العام العسكري القضايا الامنية، والمدعي العام المدني شؤون المخدرات والعملة المزورة مثلا، واوكار الدعارة...

بمعنى اخر تتعرض جميع الجرائم لاستقصاء قبل المداهمات، وهذا ليس بالموضوع المبتكر او الجديد من نوعه حتى يأخذ الطابع الراهن والهالة المبالغ فيها.. او الطابع الفنوي وغيره.. لا..

وكمدع عام عسكري، ترده اخبار مخلة بالامن، في مكان ما على الاراضي اللبنانية، آمر بالمداهمة، حتى في ظل الظروف الامنية الحالية في لبنان ككل، ونقوم بتوقيف المعتقلين مع العلم ان لا ظروف تمنعني حاليا من اجراء عمليات المداهمة في منطقة بيروت.

I1983_0131_0001c_R
Verso 3

19830131_000/c_2

□ خلال عمليات المداهمة التي قمتم بها - والتي اشرتم الى قانونيتها وصلاحياتها - برز امران متداخلان، خلقا ملابسات وبلبلة بين صفوف المواطنين، بحيث اثارت المداهمة باللباس المدني، قضية المخطوفين والمفقودين، خصوصا عندما رفضت السلطات العسكرية تزويد بعض الاهالي باي معلومات حول ابنائهم؟

- من المعروف ان قسما من اجهزة الدولة، تعتمد اللباس المدني، كالامن العام او على سبيل المثال «التحري»، مفرزة استقصاء بيروت القضائية.. صحيح انه لم تكن للامن العام آنذاك علاقة بالاعتقالات، ولكن، حين وجدنا ان المداهمات احدثت ملابسات، اصدرنا تعليمات لمدير قوى الامن الداخلي، باعتماد اللباس العسكري، وابراز البطاقات في اي عملية من هذا النوع، لتهدئة الناس، مع العلم انه حين يطلب من مفوض في الامن العام مثلا ارتداء الزي الرسمي، يعتبر ذلك تأديبا له..

وتناول الشيخ اسعد لائحة اسماء من احدى الملفات ووجه كلامه الي قائلا: انظري هذه لائحة وردتني اليوم (الخميس الماضي) من اعلى المراجع، بحوالي ١٥٠ اسما، تعود لمخطوفين او مفقودين او معتقلين.. وقد اعدت لرئيس الوزراء..

وكرر الشيخ جرمانوس:

انظري، فهي امامك.. من اصل ١٥٠ إسما، لدينا فقط سبعة موقوفين!!

□ لو تطرقنا لشروط المداهمة القانونية.. كيف تعرّفها؟

- عادة، اكلف بها احد ضباط الشرطة العسكرية، او قوى الامن الداخلي، بناء على ما يردني من معلومات من احد ضباط اجهزة الامن، حول مستودع اسلحة مثلا في المكان الفلاني، ثم تتم عملية المداهمة..

محاسبة المتجاوزين في الجيش

□ واذا كانت المداهمة متعلقة بمتهم؟

- أمر بتوقيفه.. اصدر امرا بسوق المتهم الفلاني.. أمه الفلانية.. ابوه.. المولود بمحلة كذا.. جنسيته كذا.. الى دائرتنا.. اي وفق مذكرة توقيف..

□ اذن، استنادا الى معلومات رسمية لديكم، تقومون بعملية المداهمة؟!

- واحيانا نداهم عشرات المرات.. ولا يكون الحق معنا سوى مرة واحدة..

□ لكن المداهمة اتخذت طابع الانتهاك لحرية الانسان.. بمعنى اخر، ولن اذهب بعيدا، كيف تفسرون الافراج عن كذا معتقل تبين لكم انهم ابرياء في اليوم الذي تلا عملية المداهمة الواسعة في الضاحية الجنوبية في المدة الاخيرة.. أليس بديهيا التأكد من المعلومات؟

ثم الا ترون في ذلك اهانة للانسان.. هذا بالاضافة الى اسلوب اعتقاله بطريقة كانت مهينة الى حد ما، سواء في المنزل او الشارع او مكان العمل؟؟

- اي اهانة، واي تجاوز غير قانوني، يقترفه الجنود.. يحاسبون عليه..

واردف الشيخ: لقد نزلت الى مدينة بيروت مجموعة عسكر يتجاوز عددهم الثلاثة الاف، ولم يتم توقيف سوى اربعين منهم..

انا أفخر عندما اجد ان «العسكر» اللبناني اكثر نظاما وانضباطا من اي عسكر اخر، ففي حين اعرف ان نسبة تجاوزات اي جيش عملاني على الارض - ولن اسمي جيوشا متحضرة كسويسرا مثلا او اسوج - تزيد دائما عن ١٥٪، واقارنها بنسبة التجاوزات التي حصلت هنا (وهي ١,٢٪)، أفخر بجيشي.. «لازم تكوني فخورة بجيشك..».

□ بالتأكيد، وانما المسألة..

قاطعني الشيخ اسعد:

- «لا.. مش بالتأكيد.. مش عم قلك.. لتردي..»

وتابع اتمنى ان تسجلي ما اقوله لك.. ان نسبة التجاوزات في معظم جيوش العالم اكثر من ١٥٪.. وانا اقول اكثر من هذه النسبة.

□ الا تعتقدون انه كان من شأن الاعلان عن التجاوزات تخفيف ردة الفعل.. والتوضيح في حالة كهذه

جرمانوس: نحن لا نفرق بين شرقية وغربية في تطبيق القانون.

ضرورة تقتضيها المرحلة غير الطبيعية التي نمر بها؟

- لا ضرورة للاعلان عن ذلك.. «هودي عسكرنا.. هودي ولادنا».. والحملة عليهم فيها الكثير من التجني.. وانا في هذا الصدد لي كلمة واحدة اتوجه بها الى المواطن اللبناني، لافتا انتباهه، وطالبا منه ان يتذكر الحملات السابقة على اجهزة امنه وجيشه، والى اين قادتنا عندما اخذنا بها واصغينا لها؟! وهناك مثل فرنسي قديم يقول:

«La Plus mauvaise des chambres, vaut mieux la meilleure des anti- chambres» لذا، مع كل فخري بالجيش اللبناني، فانه حتى لو اساء التعامل احيانا، الا ان اساءته تبقى اقل شأنا من الناس الذين كانوا يختفون شهورا وسنوات من غير ان يعرف ذووهم مكانهم؟!

□ انطلاقا من حرصنا على الجيش اللبناني.. نحن نريد توضيح بعض النقاط .. وسأعود لطرح السؤال: كيف تفسرون الافراج عن كذا معتقل، بعد مداهمة ما، لانه ثبتت لكم براءتهم؟

- «اي.. ممكن يطلع بريء».

□ الا يتطلب ذلك معلومات اكيدة.. كي لا نسيء الى انساننا؟؟

- ما هي وظيفة القاضي؟ انه ليس رجل شرطة.. وانما وظيفته التقرير خلال ٢٤ ساعة بالمشتبه به او المعتقل.. وله الحق بملاحقته وخفره الى مرجعه المختص، او الافراج عنه اذا كان بريئا..

□ لكن الاعتقال، لم يأخذ هذا الطابع.. وانما كان المعتقل يسجن لكذا اسبوع دون التحقيق معه او احالته للمراجع القضائية المختصة؟

- أعطينا رقما قبل مجيئك، وهو عبارة عن ٣٥٦٢ قضية محولة خلال الشهرين الماضيين..

□ لماذا باعتقادكم اتخذ الاعتقال هذا الطابع؟

- ضمن حملة التشويش..

□ يعني ليس ضمن سياسة معينة اتخذتموها للقيام بمهامكم مثلا؟؟

- لا.. لا.. ولا يوم.. لم نتبع في اي يوم سياسة تضييق حرية الانسان.

الاقامة غير الشرعية

وتناول الشيخ جرمانوس لائحة باسماء مقيمين غير شرعيين قائلا: هذا الاسم.. وهذا.. و.. معتقلون لمصلحة الامن العام.. وجميعهم موجودون على الاراضي اللبنانية دون اقامة شرعية.. هل انت قادرة على العيش في سويسرا بلا اقامة شرعية؟

□ بالتأكيد لا..

- كيف اذن علينا تجاهل هؤلاء، او ان يقيم الكثيرون بطريقة لا شرعية، ولماذا لا يحق للامن العام توقيفه واخراجه من البلاد، مع العلم ان القانون نص في المادة ١٢ من قانون الاجانب، على السماح لمدير الامن العام بتوقيف هؤلاء واخراجهم من البلاد؟!

□ هذا كان الشعار المعلن للجيش، او للسلطة الرسمية، في المداهمات الاولى اثر نزول الجيش، وهو الشعار المتعلق بالبحث عن المقيمين بصورة غير مشروعة..

- لانه كان هناك تكليف من السلطات العليا للجيش (لاسباب لا نريد الدخول فيها) في القيام بالمهمات المكلف بها الامن العام.

غير الشرعيين في الشرقية

□ لا اريد الدفاع عن «غير الشرعيين».. لكنه تبين فيما بعد، ان معظم الذين اعتقلوا، هم من المقيمين بطريقة شرعية على الاراضي اللبنانية؟

- هذه تسمى بالفرنسية.. «contrôle..» ثم انهم لم يكونوا جميعهم مقيمين بطريقة شرعية.. مع العلم ان لدى الامن العام الكثير منهم..

□ بالمقارنة.. هناك كثيرون ما يزالون مقيمين بطريقة غير شرعية، ولم يلاحقوا بعد؟

- من يقررها؟ المرجع المختص..

واردف الشيخ جرمانوس:

- تمهلي قليلا.. اذا امسكنا بمخالف، «تقوم القيامة» علينا..

□ على العكس.. اللبنانيون مع اي خطوة للجيش اللبناني.. للسلطة.. في قمع اي مخالفة.. وطرد كل مقيم بصورة غير شرعية.

- على رأسي..

□ لكن هناك سؤالا يطرح في هذا الصدد.. فمع فكرة تطبيق الخطة الامنية وانتشار الجيش اللبناني في العاصمة ككل..

قاطعني الشيخ اسعد:

- اطرحي السؤال بكل صراحة.. وساجيبك عليه بكل صراحة ايضا..

□ واستطردت: الجيش استطاع الانتشار، وبترحيب شعبي عميق غير معقول من قبل اللبنانيين. لكن، مع المداهمات، وما رافقها من ملابسات واشكالات، اضافة مثلا الى اعتقال «المقيم غير الشرعي» هنا وغض النظر عنه «هناك».. او مجرم هنا و«هناك» لا.. في منطقة دون اخرى..

- «في المنطقة المسيحية.. راح قلك الشي اللي انت «مستحية» تقوليه..».

واردف الشيخ قائلا:

- اولا القانون طال الكثير من المسيحيين في المنطقة الغربية، ممن كانوا يقيمون بطريقة غير شرعية..

ثانيا: سقنا الى السجن، ولا نزال حتى اليوم، اي مقيم بطريقة غير شرعية في المنطقة الشرقية..

استمرارية... الجريمة

□ هل نستطيع القول ان كل «المعلومات» التي بحوزتكم، وكل مذكرات التوقيف،التي لم تستطيعوا تنفيذها او القيام بخطوة ما في صددها، هي حاليا في اطار الحفظ الى حين الفرج؟

- الى مدة عشر سنين.. الى حين افساح المجال لتنفيذها..

□ اذن تواجهكم صعوبات حاليا؟

- «ايه.. وشو عليه؟».. الصعوبات في تنفيذ المذكرات كانت تواجهنا في الايام العادية.. لذا صنفت المذكرات نوعين، «وجاهية» وهي التي يتم تنفيذها حالا لوجود المتهم، و«غيابية» ومهلة مرور الزمن عليها عشر سنوات.. والغيابي الذي لم نستطع تنفيذ مذكرة بحقه، ووضعه في السجن، ليس معناه انه غير مجرم..

١/٣١ ١٩٨٣

19830131_0001d-R

□ باعتقادكم اذن، هناك عناصر غير شرعية في المنطقة الشرقية؟

- وهل تعتقدين ان الجرائم تنتهي؟

□ رد دبلوماسي؟

- لا.. غير دبلوماسي.. القاضي يحال على التقاعد، بينما الجريمة تستمر..

وحسب اعتقادي الجريمة وجدت قبل القاضي، الذي وجد ليكبح جريمة، او يعاقب مرتكبها.

□ هناك العديد من مذكرات التوقيف.. لم تتخذ اي خطوة في شأنها؟

- كيف؟

□ مثلا، قبيل الاجتياح الاسرائيلي لغربي بيروت، كانت هناك مذكرات توقيف بحق عديدين، وفي بيروت ككل.. لم يتم اتخاذ اي اجراء في هذا المضمار.. لماذا؟

- نوع من التقصير منا..

□ والسبب؟

- ربما في الوقت الراهن، هناك نوع من الارهاق لقوى الامن الداخلي وقوى الجيش في منطقة بيروت.. ولكننا نلاحق كسلطة.. لا تنسي بيروت.. بيروت الـ ٣ ملايين نسمة، بينما جهازنا هيىء لـ ٣٠٠ الف.

داخل السجون

□ لو نعود للمعتقلين داخل السجون؟

- باستطاعتك رؤيتهم الان..

□ هذا ما أطلبه منكم..

- حاليا، ليس لدي الوقت لاجمعك معهم.. «غدا»، سنرى.

□ هذا موضوع خاص.. وقد أبديت يا شيخنا ايجابية في هذا الامر؟

- الان لا.. انتم تشعرون انني «مخنوق» هذه الايام، وعذري واضح، انا اعترف لك - بعدما اطلع السفراء الاجانب بطلب من فخامة الرئيس، وشاهد جميع الناس - ان سجوننا ليست مثالية، وليس هناك سجن مثالي في لبنان كله، لكني اؤكد ان المعاملة حسنة في اي من سجوننا، وتقدم للمساجين ثلاث وجبات يوميا، عدا ما نسمح به من قبل الاهالي..

□ نبقى في اطار المعتقلين، وعدم اخطاركم ذويهم عن مكان احتجازهم.. الا تعتقدون ان المداهمة القانونية تراعي هذه المسألة؟

- تفضلي.. هذه لائحة مقدمة من قبل الاهالي الى رئيس الوزراء.. ويتوفر فيها المهنة.. مكان المعتقل الحالي.. تفضلي اقرأي: «الامن العام».. «بدارو».. «بدارو».. «الامن العام».. «سجن اليرزة».. «لا تخافي.. الناس بتعرف».

انا المسؤول..

□ ما هي الاجراءات التي اتخذتموها كسلطة مسؤولة عن امن المواطن ازاء المخطوفين والمفقودين؟!

- الحالة حالة حرب.. منذ ما قبل ٦ حزيران (يونيو) (الاجتياح الاسرائيلي).

□ لكن الناس يلجأون الى السلطة لمعرفة مصير المواطن؟

- اذا كنت تريدين التحدث في القانون.. فاقول لك كمدع عام عسكري انني انا المسؤول عن المعتقلين عند الجيش أو الامن العام..

□ ما هي التهم الموجهة اليهم؟ تصنيفهم؟

- لدينا لوائح.. دعاوى.. تهم..

□ ألا نستطيع التوقف عندها قليلا؟

- جميعها اخلال بالامن.. او قتل جنود.. او جرائم اخرى.

□ حزبيون وعقائديون؟

- لا.. لا.. لم اتبع هذه الخطوة.. وقد صرحت بها.. لا حزبيين ولا عقائديين اوقفوا بسبب انتماءاتهم.

□ بعض الحالات.. وكثير من العائلات التي التقينا بها تؤكد ذلك؟

- لا.. لا.. يقال.. لكن هذه الحالات غير موجودة..

□ القضية اتخذت الطابع السياسي، هل تعتقدون انها محصورة فقط بالمدعي العام العسكري؟

- لا اريد ان يتعاطى احد بقضية تتعلق بصلاحياتي، الا فرد واحد.. له الحق في ذلك.. وسأسميه «كي لا تفكري باسماء».. انه ربنا.. واسميه على الطريقة العاقورية: «بو عيسى»..

□ الا تعتبر يا شيخ، ان القضية برمتها، اتخذت المنحى السياسي.. اضافة الى تحرك لجنة نيابية و..؟

- «برافو».. من هم الذين يحاولون تسييسها، الذين يريدون ان يخفوا من الجرائم الشائنة؟.. اين السياسة في قتل الجندي ونهب البيوت وحرقها؟! الم تعيشوا ما نتحدث به؟ الم تمروا بمرحلة «كان كل ثلاث زعران يفتحون دولة على مفرق»؟!

□ انطلاقا من ذلك، هل نعتبر انكم تعترفون بما يسمى «لجنة المحامين للدفاع عن الحريات السياسية»؟

- لم أرهم.. فهم يذهبون الى رئيس الوزراء.. فليأتوا اليّ كي افيدهم عن سبب اعتقال كل موقوف لدينا، وليتوكلوا الدفاع عنهم.. فالقانون يسمح بمحام لكل متهم.. وهناك الكثير من المعتقلين، ولو اطلعتك على اوراق المواجهات، لتبين لك ان ٨٥٪ منها اعطيت الى محامين..

مصير المعتقلين

□ ما مصير المعتقلين؟

- نحول من بحقه امور جذرية للمحكمة، وفي الوقت نفسه نخلي سبيل حتى الذين بحقهم ملاحقات، بكفالات احيانا..

واضاف الشيخ جرمانوس بينما كان يفتش عن لائحة قائلا: سأطلعك على لائحة «الله يوفقني لاقيها»، لا لكي اقنعك، وانما لاريك اياها.. (تناولها من احد الملفات وقال لي) اقرأي.. تهديد.. اطلاق نار.. سرقة.. سرقة.. تهديد وشجار.. سرقة.. مخدرات.. اهانة.. عصابات سرقة ونصب.. وكل تهمة لها تاريخها.. وكل اسم والتهمة الموجهة اليه.. انظري: ١٤ كيلو حشيشة ١٥٠ غرام حشيشة، ٦٠ غرام هيروبين، «رشاش»؟!.. والاسماء كما ترين، غير محصورة بطائفة معينة، كما انها من جنسيات مختلفة.. ايليا وخليل، بشارة، ومسعود.. و..

□ كم يبلغ عدد الموقوفين لديكم حاليا؟

- حوالى المئتي موقوف..

□ كيف تتعاطون في مسألة المخطوفين والمفقودين؟

- انا اساسا، اتعاطى بها لانني لبناني.. واسأل عن كل المخطوفين والمعتقلين، وكل «اللي لهم ضربات سخنة».. لكن ذلك عمليا ليس من ضمن اطار مهمتي..

□ ما مصيرهم اذن.. واين يجد اهالي المخطوفين الجواب؟

- ليس عندي.. هناك مدعي عام جبل لبنان، ومدعي عام بيروت.. ليتوجه الاهالي اليهما، وليبلغوهما عن اختفاء ابنائهم..

ودعوة للامهات اللبنانيات

□ كمدع عام عسكري، ماذا تقول لكل ام تنتظر ابنها دون ان تعرف عنه شيئا؟

- لقد رأيت الناس في الباحة الخارجية للمحكمة.. وانا اطلب من كل ام لبنانية تنتظر ابنها، المجيء اليّ.. لترى ما اذا كان ابنها موجودا عندي.. عندي انا يعني عند القوات الشرعية.. يعني الجيش الشرعي اللبناني، وان لم يكن موجودا، ووجدت نفسي قادرا على مساعدتها، فلن اتوانى عن ذلك..

مع المعتقلين

لما هممنا، انا والزميل المصور عدنان، بالخروج من المحكمة، ألححنا مجددا على الشيخ جرمانوس، السماح لنا برؤية الموقوفين فتمنع عن ذلك في البدء، معتبرا ان القضية اتخذت منحى اخر، مؤكدا ان التصريح للصحافيين ليس من اختصاصه.. الا انه سمح لنا اخيرا - بعدما اخرناه عن الكثير من اعماله - برؤية المعتقلين في سجن المحكمة العسكرية، لا تصويرهم.. وقبلنا بذلك..

انتظرنا في مكتب احد الضباط حوالى النصف ساعة، سادها حوار سريع، عن طبيعة مهمتنا، وموضوعنا، اذكر انني اجبت الضابط عندما سألني عن طبيعة مهمتي باننا حملنا اسئلة من المواطن اللبناني في الشارع الى المدعي العام العسكري، في محاولة للحصول عن اجوبة عليها. وعندما حاول الضابط معرفة ما يقوله الناس في الشارع، رد عليه ضابط اخر مازحا: «انهم يقولون: الحمد لله اننا في الخارج..».

بعد نصف ساعة، سمح لنا بتفقد الموقوفين.

اشياء كثيرة اعترتنا: زميلي عدنان وانا، اصابعه كانت «ترعاه»، فلا وسيلة لديه سوى الصورة، وانا احار في امر الرؤية.. القلم والاصابع.. قضية «وجه لوجه» ولو كان ذلك بعد مرور نصف ساعة.. واحار في كل خطوة، برغم انها لم تستغرق الثواني.. في امر الكلمة دون صورة..

وصلنا محاطين بمفرزة ربما.. كثيرون تجمعوا حولنا، ليس بتكليف رسمي كما اعتقد، او لاسباب امنية، ولكن ربما ليسمعوا جديدا ما يقوله اولئك القابعون خلف القضبان الحديدية.. احسست ان بعض الذين رافقونا، اعترتهم، مثلنا تماما، دهشة هذا اللقاء وهذه الخطوة..

شعرنا بالاحباط من جديد عندما ابلغنا الضابط المرافق اننا سنراقب فقط، دون اي حوار.. فالكوة الصغيرة كافية لرؤية ما في داخل الزنزانة، او القاووش.

لا تستطيع الانفعال، فتقبل بأدنى ما يسمح لك به..

من خلف الكوة رأيتهم.. كانوا يتناولون غداءهم. اليوم شارف على الانتصاف.. لم اتمكن من معرفة نوع وجبتهم.. وكثيرون هم المتحلقون حولها.. وكأنما احس الضابط بصعوبة اللقاء من خلف قضبان الكوة، فأمر اخيرا بفتح باب السجن.. القاووش الصغير ذي الكوتين: واحدة في الباب الحديدي، واخرى.. مشابهة في اعلى احد الجدران.

.. ودخلنا القاووش!

لا اعلم لماذا شعرت فجأة انني اضحيت برتبة عسكرية حالما فتح باب السجن؟؟

آلة التسجيل.. الاوراق.. القلم.. صودرت مني بلباقة قبل ان ادخل القاووش.. كثيرون اشرأبت أعناقهم لما حرر القفل.. الوجوه متعبة.. صفراء.. وبرغم عددهم الذي يتجاوز الثلاثين - كما افادني المعتقلون - فقد كانوا هادئين.. منهم من وقف فوق الاسرة او «الصوفات» ربما (حقا لم اتمكن من معرفة ما اذا كانوا واقفين على إسرة او غيرها، لكنها بلا شك اشياء عالية عن الارض، وتفترش معظم الغرفة اجمالا) وقليلون وقفوا على الارض بمحاذاة الباب.. اما الذين يواجهون الباب، فقد بقوا جالسين على «الشيء» المرتفع، واقدامهم متدلية تلامس الارض.

البعض في «بيجامته» - وعلام يبدّلها؟ - واخر في دشداشته، ومجموعة في لباسها العادي المهمل.. واخر يضع منشفة على رأسه..

فوق، على مقربة من «الكوة» العليا، رف، بالكاد، يحمل كيس موز وبرتقال..

طمنونا عنكم

الذاكرة لم تختزن الاسماء كلها.. صحيح انني طلبت فقط تدوين الاسماء - كوني انساها في الظروف العادية - لكن الضابط رفض. واعتقد ان اصراره على الرفض هو الذي جعلني اتذكر اسماء بعض من قابلتهم.

الذاكرة لم تختزن الاسماء كلها،وان كانت متشابهة. على كل، بدأ الحديث حديث غرباء، تطور، ثم اقفل لان «المواجهة» انتهت..

ووجدت نفسي اطمأن عليهم، بعد ان عرفهم الضابط بي، شارحا سبب لقائي معهم، قائلا:

□ «اخبروها.. ان كنتم مرتاحين؟!»..

ورددوا:

19830131_0001e_R

19830131_0001e_12

- مرتاحون.. كثيرا..
ووجدت نفسي اطمأن عليهم من جديد:
□ كيف حالكم.. من هم في الخارج يسألون عنكم؟
- الحمد لله. نشكر الله.. نشكر الجيش والسلطة..
□ هل انتم مرتاحون؟
- «بحماية الجيش.. مرتاحون لطرد الغرباء والمحتلين عن ارضنا». قال محمد زغلول.
□ ماذا تأكلون؟
وليد الجمل، كان هناك ايضا. عرفناه لما استدار الينا ضاحكا، رافعا بيده فرخ دجاج: قال:
- دوما دجاج؟!
وهتف احدهم: كل يوم..
□ قلت: غير معقول.. المعلومات تناقض ما تقولونه..
قال لهم الضابط:
□ «احكوا الحقيقة»..
ردوا:
- مرة في الاسبوع..
□ وماذا تفعلون طوال النهار؟
- لا شيء.. كما ترين؟!
□ تملون؟!
- «لا.. نحن كثيرون هنا».. قال ناصر حماده..
واردف آخرون: قليلا..
□ منذ متى انتم معتقلون؟ وهل اعتقلتم في فترات متفاوتة؟
- منذ شهرين.. اربعة.. حسب تهمة كل واحد..
□ هل لكم محامون؟
- لا..

المعاملة جيدة

□ وكيف هي المعاملة؟
- جيدة جدا..
□ الا ينقصكم شيء؟
احدهم قال: سجائر..
فتدخل الضابط قائلا له:
□ «انت.. ما عدد السجائر التي كنت تدخنها كل يوم»؟
- علبتان..
□ الم تستفد «صحيا» منذ مجيئك لغاية اليوم باعتبار ان التدخين ممنوع؟
قال السجين «فخورا بصحته»:
- بلى.. استعدنا صحتنا..
وهنا بدأ المزاح.. عادوا عاديين، فاخذوا يغمزون لبعضهم قائلين بعد ذلك: - «شوفي صحته كيف تحسنت؟!»
□ هل تغتسلون؟
قال حماده الذي يلف منشفة حول رأسه:
- هذه منشفة نظيفة..
ولم يكمل جملته حتى قاطعه آخر: بلى نغتسل..
فتدخل معتقل ثالث بطريقة دبلوماسية موجها كلامه للضابط:
- المياه قليلة..
فتشجع رابع قائلا من خلف رفيقه، واضعا يده على فمه: - لا نستحم ابدا..
اشار لي الضابط قائلا: سجلي ذلك، فهذه مسألة لا تتعلق بالجيش، بل بشركة المياه.
□ هل ترون اهاليكم؟
- احيانا.. كل خميس وسبت..
□ كيف تنامون جميعا والغرفة صغيرة؟
قال ناصر، وجوزيف بعيزق: البعض ينام، بينما ينتظر فريق آخر حتى يأتي دوره؟!
□ الا تشعرون بالبرد في هذه الايام؟
- لا.. البطانيات مؤمنة..
□ ما هي التهم التي ارتكبتموها؟!
«وليد الجمل» قال بطريقة مسرحية: - متهم بالتعامل مع الاسرائيليين..

أما آخرون فقالوا انهم متهمون بقتل اشخاص.. البعض قتل ثلاثة.. واخرون قتلوا اقل.. والبعض سرق.
سألتهم:
□ أليس بينكم من يعتقد انه لم يقترف ذنبا.. جريمة ما؟
وعندما رد بعضهم بالايجاب، مؤكدا براءته، تدخل الضابط مجددا، يحدد لكل من قال «بلى» التهمة والجريمة التي اقترفها.
اما زغلول فقال:
- صحيح انني قتلت ثلاثة مسلحين.. لكني اشعر انني مظلوم..
□ كيف؟
ناصره معتقل آخر قائلا: يا آنسة، عندما يحاول ثلاثة مسلحين، سرقة سيارتك والاعتداء عليك، وانت تحملين سلاحا.. ماذا تفعلين في هكذا موقف؟!
قلت كي لا يتحول الجواب احراجا او استطرادا يعرقل لقاءنا:
□ أقتل نفسي..
فقال: - لا.. مش معقول.. ستدافعين عن نفسك.. انظري ما فعلوا بقدم محمد؟!
فرفع محمد زغلول الدشداشة قليلا عن قدمه، ليريني جرحا لف بلفافة (بيضاء على الارجح)..
سألته:
□ وهل تعالج؟
- الجيش يعالجني..

المطالبة بالعفو العام

جوزيف الزحلاوي حاول الدفاع عن نفسه ايضا، لاعتقاده انه مظلوم، فحاوره الضابط مثبتا في النهاية تهمته!!
اختتم الحديث والحوار فجأة.. انتهت «المواجهة» مع سؤال أخير:
□ ما هو مطلبكم؟
الجميع قالوا باحباط: «العفو العام.. نطلب من فخامة الرئيس، الله يطول عمره ويوفقه في خطواته.. العفو العام بس.
تم هذا اللقاء بعد ظهر يوم الخميس.. لا اهالي في الخارج.. يوم السبت.. سمحوا لنا بتصوير الاهالي، لكنهم كانوا قليلين..
احد المتهمين، كان خارجا من «القاووش»، واضعا على عينيه نظارة بنية اللون. الشمس في الخارج كانت واضحة، لذا فالنظارة ضرورية على ما اظن.
احدى اليدين كبّلها جندي بقيد حديدي.. أمه كانت تبكيه.. سيدة متقدمة في السن، سمح لها ان «تكنكن» معه لثوان معدودة.. لثوان تعادل الشعر الاسود في هذا الرأس الذي يكلله الشيب،او تعادل ما تبقى في الرأس من راحة..
كان حديث وشوشة..
هي لم تتوقف دموعها لحظة.. وهو، على ما اعتقد، لم يكن معها.. كان على الارجح يفكر بامور، ربما لا يحلها بكاء.. ناولها ورقة صغيرة كتب عليها اسما ورقم هاتف.. لكن ذلك لم يمر مرور الكرام..

شيخاني: العهد ليس مسؤولا

هل نكتفي بما سجلنا وشاهدنا؟.. القضية تبدو اكبر من ذلك. لهذا اتصلنا بوزير العدل (والاعلام) الاستاذ روجيه شيخاني، طالبين رأيه في قضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين، وفي المداهمات التي تتم.
الوزير شيخاني لخص وجهة نظره بالقول ان هؤلاء خطفوا او فقدوا قبل ان تتولى الشرعية الحالية مهامها، مؤكدا ان اجهزة السلطة، من جيش وقوى امن داخلي وامن عام، لم تقم بالمداهمات الا بناء على مذكرات وأوامر قضائية، ولم تعتقل احدا الا بموجب مذكرة توقيف.
اما بالنسبة الى المقيمين على الاراضي اللبنانية بصورة غير شرعية، فقد اكد الوزير شيخاني، ان الذين اعتقلوا من بين هؤلاء، سيحالون الى دوائر الامن العام لتتولى ابعادهم عن البلاد، بعد ان تنظر المحاكم الصالحة في امرهم.

رئاسة الحكومة: التجاوزات عولجت

الحكومة لها رأي ايضا في قضية المفقودين والمعتقلين، رئيس الحكومة مشغول، او ربما لا يحب الخوض من جديد في هذه المسألة، لذلك احالنا على احد مستشاريه ليتولى الرد على اسئلتنا، مؤكدا ان ما سيقوله «يعبر عن وجهة نظري». فما هي وجهة النظر هذه؟
مصادر رئاسة الوزراء - التعبير الذي طلب منا استخدامه - اكدت «ان هذه القضية تلقى العناية والمعالجة المسؤولة، وان بعض الخلل الذي حصل لا تتحمل السلطة مسؤوليته، باعتبار ان الممارسات المسيئة ارتكبت من قبل جهات مدسوسة.. اما الجزء الاخر من الخلل، فكان نتيجة تجاوزات عولجت.
كما شددت المصادر من جهة اخرى على ان الحكومة لا تتحمل مسؤولية نتائج الحرب التي حصلت منذ سنوات، «فقد كان هناك فلتان امني، ويجب النظر الى قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين من هذا المنطلق، كما ان معالجتها تتم ضمن الامكانات المتاحة المسؤولة»..
وبخصوص معتقلي انصار تقول هذه المصادر:
قضية معتقلي انصار، تعالج على حدة، وضمن الامكانات المتوافرة، كالصليب الاحمر الدولي وغيره..

الخطيب: حق الرأي والمعتقد

المحامون ايضا تحركوا للدفاع عن المعتقلين. احد هؤلاء النائب زاهر الخطيب، تحدث اولا عن الجانب القانوني لقضية المعتقلين والمفقودين والمخطوفين، فقال:
- في ما يختص بالجانب القانوني من القضية، ان لبنان الذي ساهم في اقرار وثيقة اعلان حقوق الانسان، يعتبر ملتزما معنويا بمضامين هذه الوثيقة. ولقد نص الدستور اللبناني، وتضمنت التشريعات اللبنانية، ما يكفل الحقوق الاصيلة للانسان بما هي حقوق مقدسة، نابعة من صفته الانسانية: حقه في الرأي والمعتقد، حقه في التظلم والدفاع عن نفسه، حقه في حرمة تصون منزله وممتلكاته واشياءه الخاصة.. هذه الحقوق التي باتت بديهية في المجتمعات المتحضرة انتهكت في الساحة اللبنانية، في مستويات ثلاث:
اولا، من قبل القوات الاسرائيلية عندما اجتاحت لبنان واقتحمت الشطر الغربي من العاصمة. فكل الشهادات والادلة من قبل الاطباء والصحافيين والشهود تثبت ان القوات الاسرائيلية تنتهك كل القوانين الدولية: بشهادات عيان لاطباء اجانب عن قتل وتعذيب وتمثيل وكل ما يمكن ان يخطر او لا يخطر على بال انسان.. عن اساليب وحشية وهمجية في التعامل مع الاسرى، كشهادة الطبيب البنغالي مثلا عن المعتقلين لمركز التحري الدولي (تقرير ١٠ كانون الاول - ديسمبر - ١٩٨٢).
ثانيا، على مستوى الميليشيات المسلحة، فان الخلل القانوني هنا يتجلى في اكثر من جانب، الجانب الاول ان هذه الظاهرة المسلحة، التي لا تزال قائمة، تشكل بحد ذاتها، الى جانب السلطة، ظاهرة مسلحة غير شرعية، وليس لها اي مبرر او مسوغ قانوني.
الجوانب الاخرى من الخلل القانوني، لا تتجسد فقط في صمت الدولة تجاه هذه الظاهرة وعدم التصدي لها. بل ايضا في الانتهاك القانوني في كل مرة تقوم فيها هذه العناصر المسلحة، بخطف انسان، او بقتله داخل منزله، او بتصفيته.
وقد يقال «اعطونا ادلة، لان ما يشاع قد يشكل افتراء او تجنيا». ولكي لا نكون متجنين على احد، فاننا، بلسان اهالي بعض المعتقلين، نقول للسلطة: وفري لنا ضمانة لسلامة بعض ذوي المعتقلين الذين شاهدوا بأم اعينهم هذه العناصر ويعرفونها بالاسماء .
ويمكن ايضا الاشارة الى استعدادنا، لتقديم شهود عيان، من الاهالي، يؤكدون على عمليات خطف جرت في مناطق تتواجد فيها الشرعية.
ثالثا، على مستوى السلطة: ان انتهاك الدستور ومخالفة القانون وخرق التشريعات اللبنانية، تجلت في اكثر من

19830131_0001 f-n

مناسبة، عندما قامت قوات الجيش اللبناني بعمليات المحاصرة والمداهمة والتفتيش والاعتقال. فمن حيث الصلاحية، يمكن القول مسبقا، ان الخلل القانوني يكمن في كون هذه المهمة لا تعود الى الجيش. لانه لم يعلن حالة الطوارىء التي تعطي مبررا استثنائيا للمؤسسة العسكرية.

ثم ان للمنزل حرمة، لا يجوز هتكها. بمعنى انه لا يحق لاي جهاز امني او عسكري ان يدخل عتبة منزل الا وفق استنابة قضائية. ومثل هذه الاصول، لم تتبع وهناك اكثر من شاهد ودليل.

الاصل في الانسان البراءة، والمتهم بريء حت تثبت براءته وهذه مقولة حقوقية.. عكست ثبات الاصل في لبنان: الادانة.. وعلى هذا الاساس، كانت تتم عمليات الاحتجاز او الاعتقال، دون اي مذكرة قضائية مسبقة، تخول حاملها اعتقال الانسان المطلوب قضائيا..

لماذا.. ولماذا؟

هذا جانب، وهناك جانب اخر. فقد نص القانون على مهلة محددة للحبس الاحتياطي، لا يجوز ان تتعدى وفق التشريع اللبناني الـ ٢٤ ساعة، وقد مضى على العديد من المعتقلين، مدة من الزمن تزيد عن ثلاثة او اربعة اشهر، وحتى الان لم يتم الافراج عنهم، ولم تتم احالتهم الى المحاكمة، ولم تسنح لهم حتى الفرصة لكي يوكلوا محاميا او يقابلوا كاتب عدل ارسل اليهم من اجل التوكيل، فقد بلغ عدد المعتقلين - وفق ما أشار اليه «مركز التحري الدولي» - لدى الدولة حوالي ١٧٠٠، وهذا ما اعلن عنه من قبل الاهالي حين دعوا الى مكتب الخدمات الاجتماعية والانسانية لتسجيل اسماء المفقودين.

انني اسأل لماذا يعتقل مواطنون في اليرزة ولماذا لا يكونون في سجن المحكمة العسكرية؟

وتساءل الخطيب قائلا:

هل صحيح انه لا يوجد لدى القوات اللبنانية سوى ١١ محتجزا، وان عدد الموقوفين اللبنانيين لدى السلطة لا يتجاوز الـ ٤٥ شخصا؟؟

هل اطلع المعنيون في الامر في لبنان على نتائج المؤتمر الدولي الذي انعقد في باريس، وما اشار اليه المؤتمر عن قوائم اعدتها عائلات المخطوفين، تفيد ان القوات اللبنانية لديها ما لا يقل عن ٨٠٠ شخص منذ ايلول (سبتمبر) الماضي.

لماذا اذن لا تتحرك الهيئات الدولية والمؤسسات الانسانية، مركز «مارك - برايك» للتحقيق، المركز الدولي للتحري عن المعلومات حول المعتقلين والمخطوفين والمفقودين اللبنانيين والفلسطينيين، ومؤسسة «برتراند - راسل» الدولية للسلام؟؟

لا تسييس

وعن مدى صحة ما يثار حول الطابع السياسي للقضية قال النائب زاهر الخطيب:

انني اعتقد يقينا، ان الضجة المثارة حول هذه القضية لم تكن لتحصل لو ان التدابير والاجراءات التي اتخذت استهدفت مجرمين عاديين ارتكبوا جرائم بحق الجماهير واساءوا اليها. ويهمنا فعلا ان نوضح امام الرأي العام اللبناني والعالمي، ان جميع المتضامنين مع هذه القضية، من محامين وسياسيين وغيرهم، يؤكدون على ضرورة ملاحقة المجرمين العاديين، بل وانزال اشد العقوبات واقصاها باولئك الذين اساءوا للناس، فقتلوا وسرقوا وفرضوا الخوات.. كل هؤلاء لا يعنينا منهم شيئا، سوى اننا نضم اصواتنا مع اصوات الاكثرية الصامتة من شعبنا التي اسيء اليها خلال السنوات السبع من تاريخنا الاسود.. ما يعنينا كمحامين، وكمتضامنين مع قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين، هو مسألة الحريات العامة.

الدوافع الخاصة

واضاف الخطيب: ليس هناك شيء اسمه تسييس للقضية،

اليد المكبلة

فهذا المنطق، تضليلي للرأي العام.. انها هرطقة ان يقال انكم تسيسون القضية.. ان الام التي تتحرك من اجل استعادة ابنها، او الزوجة او الشقيقة التي تسعى لاسترداد زوجها او شقيقها، لا يحركها دافع سياسي، بقدر ما تحركها دوافعها الخاصة، التي تعنيها شخصيا وتمس قضيتها الخاصة. البعد السياسي لهذه القضية يتجلى ويتداخل مع البعد القانوني بالقدر الذي ينتهك فيه مبدأ سياسي قانوني هو مبدأ المساواة..

تأخذ هذه القضية بعدها السياسي، عندما يُفرغ القانون من خاصيته كقانون يجب ان يكون شاملا في تطبيقه، لا خاصا يتناول فريقا من الناس دون الاخر.

الاهالي: القضية الواحدة

.. احمد القاروط، عماد عليان، سميرة خباز، هدية صوان، آل الحلواني، غصن، صالحة، زيدان، وغيرها من الاسماء والعائلات الكثيرة، جمعتها قضية واحدة: قضية غياب الابن.. الاب.. الزوج.. الاخ.. القريب.. فجأة عن البيت او الاطفال او الجامعة او العمل..

اسماء قليلة ربما هي من بين اسماء كثيرة تعنُّ ببيوتها وتقلق مضاجعها، جمعها هم البحث.. وجع الرأس والقدم التي تشققت بحثا عن شكل حميمي يعرفونه.. ففقدوه.. وصوت ما عادوا يسمعونه.. ربما افتقدوا هذا الصوت منذ شهرين أو ثلاثة او اربعة.. وربما كان صاحب الصوت شرسا، مشاغبا، طفلا.. ما هم.. المهم اليوم ان الجدران اشتاقت لهذا الصوت الذي اضحى رمزا لفرح الزوايا التي تربى بها.. وهذا الهم لا يغفر للغياب السافر القسري..

المصيبة جمعتهم: عين تحجرت من يقظتها الدائمة، الطامعة في رؤية خيال.. «علامة» من الغائبين، تؤكد ان الامل ما زال قائما.. وان العودة ممكنة.. وجع الانتظار لن يطول.. جمع بين وجع الفراغ والوحشة.. وجع الصدى.. صورة الغائب المخبأة في المسام قبل الصدر.. المحفوظة.. او المعلقة على جدار البيت الاخرس.. هذا الوجع الذي يستنفر بسرعة، رافعا الصورة كلما ورد الاسم.. والاسم باستمرار تتمتم به الشفة..

مع الاهالي توقفنا، كل يشكو امره الى الله.. ثم الى المسؤولين، ثم الى العباد. فماذا يقولون؟؟

□ احمد القاروط، خطف ابنه زهير (٢٢ عاما، طالب في الهندسة في الجامعة الاميركية) مع قريب له اسمه اسامة زواوي (١٥ سنة) وهما في طريقهما الى بحمدون في تاريخ ٢٠ ايلول (سبتمبر) الماضي.

البيت يثقله الفراغ، والام فقدت بصرها من شدة البكاء والحسرة، والاب المفجوع يقول انه لم يدع مرجعا رسميا او دينيا، الا واتصل به لمعرفة مكان ولده وما اذا كان على قيد الحياة ام لا..

ويقول أحمد انه التقى باحدى الشخصيات الرسمية البارزة ليطلب منه الاستعلام عن مصير ولده الذي لا يعلم مبرر خطفه، فكان جواب المسؤول: «بتريدهم يقتلوني»؟.

□ السيدة سميرة خباز عليان، والدة عماد عليان (١٨ سنة)، المخطوف بتاريخ (١٧ ايلول - سبتمبر) مع عصام المصري (١٧ سنة) اثر توجههما من رأس النبع نحو فرن بيضون في الاشرفية..

تقول السيدة عليان انها وزوجها لم يدعا جهة الا واتصلا بها، مع العلم ان ولدها يعمل في تصليح السيارات، ولا يتعاطى في اي امور بعيدة عن مهنته.. وكان رد الجميع النفي وعدم معرفة مكانه، مع العلم انها تعرف مكان اعتقاله ومن قام بعملية الخطف.. قالت: اذا ابقى الخاطفون المخطوف على قيد الحياة، فلن يفرجوا عنه الا بعد ستة اشهر؟!

البريء سيخرج

□ السيدة هدية صوان، اعتقل الجيش ولدها منذ اسبوعين في الشارع، أحد الذين أفرج عنهم اخيرا اخبرها ان ابنها محمد معتقل في بدارو..

وتقول السيدة هدية، ان احد الضباط طمأنها - اثر بحثها المرير - الى ان ولدها قد يخرج لانه لم تثبت عليه اي تهمة، وبالرغم من ذلك فهي ممنوعة من رؤيته، وقالت ان احدهم يعطف عليها ويدعها تراه من بعيد وتميل له بيدها؟؟

□ آل الحلواني، خطف منهم عدنان حلواني منذ حوالي اربعة اشهر، بواسطة اشخاص يرتدون اللباس المدني، ابرزوا بطاقاتهم للمخطوف، واستنادا لذلك ودع زوجته، التي اخذت رقم سيارة هؤلاء، ولما اتصلت بالجيش واعطتهم مواصفات هؤلاء الرجال ورقم سيارتهم، قيل لها ان رقم السيارة مزور، كما نفت كل الجهات الرسمية اي مسؤولية لها في هذا الصدد.. وحتى اليوم، ما يزال عدنان حلواني مجهول المصير..

□ اما السيدة غصن، فتقول ان زوجها - الحزبي ابان الاحداث - اعتقله الجيش موجها له تهمة قتل لا علاقة له بها..

واردفت ان الجهة المسؤولة سمحت لها اخيرا بتوكيل محام له، الا انها طالبت كغيرها، الحكم بعدل بين المناطق، لان المواطنين في منطقة تواجد الجيش رحبوا بانتشاره، وان الذين كانوا يخشون على مصيرهم والمتهمين رحلوا قبيل المداهمات.. فعلام الاعتقالات؟؟

□ اما صالحة زيدان، الام الصبور المتعبة، فلها ولد: ماجد (٢٥ سنة)، خطف قرب مستشفى النقيب في صيدا، التي كان يعمل فيها كممرض، ويقال لها انه في احد المجالس الحربية، اما ابنها الثاني محمود (٢٤ سنة) الذي كان يعمل كمورق جدران، فهو حاليا في معتقل انصار..

اما اخوها صلاح، فهو في بدارو منذ شهرين، رأته عن بعد منذ اسبوعين، لكن المسؤولين حاليا يمنعونها وزوجته من رؤيته ولو عن بعد،فالمقابلات المباشرة ممنوعة بطبيعة الحال. اما بالنسبة الى توكيل محام، فقيل لها ان لا تهمة عليه، ولذا لا حاجة لمحام يتولى الدفاع عنه.

★ ★ ★

وبعد، ما عسى الانسان ان يقول لام تجهل مصير ولدها، او زوجة فقدت رجلها، او ابناء خطف معيلهم؟.. اين مئات المخطوفين والمفقودين والمعتقلين؟... اما لهذا الظلام من نهاية؟

■ تحقيق: هدى سويد
■ تصوير: عدنان البرجي